

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

المكان: فندق فور سيزونز
قاعة المنامة
مملكة البحرين

رقم الجلسة: 2020/1
الوقت: 10:00 صباحاً
التاريخ: الثلاثاء 24 مارس 2020

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في 3 مارس 2020، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون). هذا وقد عقد البنك الاجتماع وكذلك اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تلت هذا الاجتماع وسط إجراءات صحية ووقائية مشددة تواكب توجهات الحكومة الموقرة ووزارة الصحة بشأن مكافحة فيروس كورونا المستجد وكسر سلسلة انتشاره في مملكة البحرين، حيث جرى عقد الاجتماع في قاعتين منفصلتين عبر تقنية الاتصال المرئي، وتوزعت المقاعد داخل القاعتين على مسافات بعيدة بين المقعد والآخر، كما اتخذ البنك كامل إجراءات التعقيم والحماية ذات الصلة. وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,143,526,822 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,296,891,746 أي بنسبة 89.06% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم المساند.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة
 - ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحوكمة والأعضاء المستقلون
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية
 - السيد هاني علي المسقطي - رئيس لجنة المخاطر
- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة
- رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية والتخطيط
- أمين سر المجموعة بالبنك
- المستشار القانوني لدى البنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق المكالمات الهاتفية)
- ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق المكالمات الهاتفية)
- ممثلو شركة كارفي فينتك - مسجل الأسهم المساند

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة ورفع نيابة عن السادة المساهمين ومجلس الإدارة والادارة التنفيذية وجميع العاملين في مجموعة بنك البحرين والكويت كل الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على توجيهات جلالتة السامية لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تمر بها المملكة نتيجة لفايروس كورونا المستجد، مثنياً في هذا الإطار الجهود الطيبة المبذولة للشق الصحي والشق الاقتصادي من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر، كما هنأ الجميع بعودة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر سالماً إلى أرض الوطن.

ثم عرض السيد الرئيس على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2019/6/20م.

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته. كما أوضح بأن أمانة سر المجلس استلمت رسالتين من مساهمين لرفع بعض الأسئلة للإجابة عليها خلال الاجتماع، تتضمن بعض الملاحظات على المحضر وأسئلة عن القوائم المالية وأمور أخرى. وطرح السيد الرئيس على السادة المساهمين بعض الخيارات للإجابة على الأسئلة المذكورة منها إضافة الخطابين إلى محضر هذا الاجتماع لعدم اتساع الوقت لقراءتهما بشكل مفصل أو الإجابة على بعض الأسئلة لظلال الاجتماع والإجابة على الأسئلة الأخرى كتابيا من قبل البنك لو تطلب الأمر. وبعد سؤالهما أفاد كل من ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمستشار القانوني لدى البنك بأن ذلك ممكن من الناحية القانونية. وأضاف المساهم علي الطريف بأن الهدف من إرسال الخطابين كان تسهيل العملية وطلب قراءتهما، وأجاب السيد الرئيس بأن الخطابين سوف تضاف كملاحق إلى المحضر كما هما وسيتم الإجابة على التساؤلات التي وردت بها كتابيا من قبل البنك. وسأل أحد المساهمين بأن المساهمين لن يتمكنوا من الاطلاع على المحضر قبل عام تقريبا من تاريخ هذا الاجتماع وذكر السيد الرئيس بأن المحضر سيتم إعداده خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد هذا الاجتماع ونشره عن طريق شركة بورصة البحرين وأكد أمين سر المجموعة على هذا الأمر أيضا.

قرار رقم 2020/1-1:

”اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2019/6/20. كما وافقت الجمعية العامة العادية على إضافة الخطابين المذكورين أعلاه إلى محضر الجلسة كملحق بهذا المحضر“.

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2019/12/31م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمال والإنجازات للبنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم إنجازات البنك خلال عام 2019، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. وكان لبعض السادة المساهمين أسئلة تتعلق بالعرض تم تناولها تحت فقرة مناقشات المساهمين.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 31/12/2019م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات مع ابداء أحد المساهمين بعض الملاحظات تم تناولها تحت فقرة مناقشات المساهمين.

4. اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في 31/12/2019م والتصديق عليها.

قرار رقم 2020/2-1:

”اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2019م وصادقت عليها بعد الرد على استفسارات بعض السادة المساهمين كما هو مذكور في الجزئية الخاصة بذلك في هذا المحضر“.

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- توزيع مبلغ 51,374,480 دينار بحريني أرباحا نقدية عن عام 2019م بواقع 40 فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل 40% من رأس المال المدفوع (تتضمن الأرباح النقدية المرطبة 10% المدفوعة للمساهمين بما مجموعه 12,839,144 دينار بحريني)، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ 2020/04/12م.
- توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال المدفوع أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 6,484,459 دينار بحريني، ليصبح رأس مال البنك بعد الزيادة 136,173,633 دينار بحريني مقسم إلى 1,361,736,332 سهم. بالتفصيل الآتي:
 - مبلغ 6,422,556 دينار بحريني أسهم منحة على رأس المال المدفوع (غير متضمنة أسهم الخزينة)
 - مبلغ 61,903 دينار بحريني أسهم منحة على أسهم الخزينة
- تحويل مبلغ 7,536,144 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني
- تحويل مبلغ 7,536,144 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام
- اعتماد مبلغ 2,000,000 دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة
- تدوير مبلغ 430,213 دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم

وفي هذا الصدد شرح السيد الرئيس بأنه تلقى اتصالا من مصرف البحرين المركزي قبل فترة من تاريخ انعقاد الجمعية تنصح بمراجعة توصية التوزيعات المقترحة لو تطلب الأمر في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها المملكة وجميع دول العالم والتراجع الاقتصادي المرتقب جراء ذلك. وبعد الإجابة على تساؤلات المساهمين المذكورة في الجزئية الخاصة بذلك والأخذ علما بأن توصية مجلس الإدارة ما زال قائما كما هو مذكور أعلاه، اتخذت الجمعية العامة العادية القرار الآتي:

قرار رقم 1-2020/3:

“وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه.”

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية. أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع.

7. اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2019 حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. أوضح السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل. وبعد الرد على استفسارات السادة المساهمين اتخذت الجمعية العامة القرار التالي:

قرار رقم 1-2020/4:

“اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2019 بعد الرد على استفسارات السادة المساهمين في هذا الشأن كما هو مذكور في الجزئية الخاصة بذلك في المحضر.”

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار 650,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2019م.

قرار رقم 1-2020/5:

“وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2019م بمبلغ إجمالي هو 650 الف دينار بحريني مع تحفظ من المساهم السيد علي الطريف على المبلغ والذي ارتأه مرتفعاً.”

9. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2019م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بتعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

قرار رقم 1-2020/6:

“وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للقيام بالمهمة بعد الرد على استفسارات السادة المساهمين كما ذكر في هذا المحضر مع تحفظ من السيد المساهم علي الطريف على عدم تغيير مدققي الحسابات بشكل منتظم.”

ملاحظة: خرج ممثل شركة ارنست ويونغ من قاعة الاجتماع عند مناقشة الموضوع.

10. لموافقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بغرض مراقبة المعاملات الإسلامية لدى البنك، على أن يكون التعيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

قرار رقم 1-2020/7:

وافقت الجمعية العامة العادية على الموضوع أعلاه وعلى السادة الأعضاء التالية أسمائهم للعضوية في هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك:

- 1) الشيخ/ د. أسامة بحر
- 2) الشيخ/ عبدالناصر آل محمود
- 3) الشيخ / د. عادل المرزوقي

11. الموافقة على توصية لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالنسبة لتعيين خمسة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل كبار المساهمين للدورة القادمة للمجلس (2020 – 2022) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

في بداية الأمر أحاط أمين سر المجموعة السادة المساهمين بأن البنك قد حصل على موافقة مصرف البحرين المركزي على جميع الأسماء التالية ذكرها في بندي التعيين والانتخاب وتصنيفهم كأعضاء مستقلين أو غير تنفيذيين. كما أحاط السادة المساهمين علماً بأن جميع أعضاء المجلس في الدورة السابقة قد شاركوا بفعالية في اجتماعات المجلس في العام السابق وشكرهم على الجهود التي بذلوها وأفاد بأنه قد تم إجراء تقييم أداء المجلس ولجانه التابعة مع شركة مختصة خلال العام الجاري لغرض تطوير أداء المجلس ولجانه .

وبالنسبة للبنك أعلاه ذكر بأنه قد تم إعادة تعيين الأعضاء التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس من قبل المساهمين الرئيسيين للبنك استناداً إلى المادة رقم (175) من قانون الشركات التجارية 21 لعام 2001- وان المؤهلات العلمية والخبرات العملية لهم مذكورة في التقرير السنوي للبنك:

1. السيد مشعل علي الحلو- معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي السيد ناصر خالد الراعي - معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
 2. السيد هاني علي المسقطي- معين من قبل الإثمار القابضة ش.م.ب.
 3. السيد أشرف عدنان بسيسو- معين من قبل الإثمار القابضة ش.م.ب.
- كما أضاف بأن الهيئة العامة للاستثمار، بدولة الكويت عينت السيدة نور نائل الجاسم لعضوية مجلس الإدارة وهي حاصلة على شهادة عليا في المحاسبة من جامعة الكويت بالإضافة إلى حضورها العديد من الدورات التدريبية المتخصصة ولديها خبرة في مجالات إدارة المخاطر وإدارة الأصول. ويعتبر جميع الأسماء المذكورين أعلاه أعضاء غير تنفيذيين لدى البنك.

قرار رقم 2020/8-1:

وافقت الجمعية العامة العادية على السادة الأعضاء المعينين التالية أسمائهم:

- 1) السيد مشعل علي الحلو
- 2) السيد ناصر خالد الراعي
- 3) السيد أشرف عدنان بسيسو
- 4) السيد هاني علي المسقطي
- 5) السيدة نور نائل الجاسم

12. انتخاب سبعة أعضاء يكملون المعينين في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (2020 – 2022) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

شرح أمين سر المجلس بأن السادة التالية أسمائهم ترشحوا لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس:

- السيد مراد علي مراد (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد جاسم حسن زينل (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد محمد عبدالرحمن حسين (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد إدريس مساعد (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد يوسف صالح خلف (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- الدكتورة ليلي الحلواجي حاصلة على شهادة الدكتوراه من جامعة بروني في المملكة المتحدة بالإضافة إلى حضورها العديد من الدورات التدريبية ولديها خبرة في مجالات التعليم العالي وتمكين المرأة (قدمت كعضو مستقل).
- الدكتورة غنية الدرازي حاصلة على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة دورهام في المملكة المتحدة ولديها خبرة عملية في المجال المصرفي والاستشاري (قدمت كعضو مستقل).
- السيد عبد الرحمن الكوهجي حاصل على شهادة عليا في الإدارة من جامعة البحرين ولديه خبرة عملية في المجال المصرفي والاستشاري (قدم كعضو مستقل).
- السيد بشار سمير ناس حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الإنشاءات ولديه خبرة في مجال الإنشاءات وعضوية مجلس الإدارة (قدم كعضو مستقل).
- السيد إسماعيل الصراف حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال المملكة المتحدة ولديه خبرة في المجال الهندسي (قدم كعضو مستقل).

وبعد ذلك طلب أمين السر من السادة مسجلي الأسهم حصر اصوات السادة المساهمين لمعرفة نتائج الانتخابات بالنسبة للأعضاء المترشحين لعضوية المجلس. وبعد حصر الأصوات أعلن مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بفوز الأعضاء التالية أسمائهم في المرحلة الأولى من فرز الأصوات:

1. الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
2. الدكتورة غنية محسن الدرازي
3. السيد مراد علي مراد
4. السيد جاسم حسن زينل
5. السيد إدريس مساعد

وتم إعادة الانتخاب للمترشحين التالية أسماءهم بسبب حصولهم على نفس عدد الأصوات:

1. السيد يوسف صالح خلف
 2. الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
 3. السيد محمد عبدالرحمن حسين
- وبعد فرز الأصوات مرة أخرى صرح مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأن السادة محمد عبد الرحمن حسين والشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة حصلوا على عدد أعلى من الأصوات وعليه تم فوزهم في الانتخابات.

قرار رقم 1-8/2020:

وافقت الجمعية العامة العادية على السادة الأعضاء المترشحين التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك:

1. السيد مراد علي مراد
 2. السيد جاسم حسن زينل
 3. الدكتورة غنية محسن الدرازي
 4. الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
 5. السيد ادريس مساعد أحمد
 6. الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
 7. السيد محمد عبدالرحمن حسين
- وتمنت الجمعية العامة التوفيق للفائزين وحظاً أوفر في المرات القادمة للذين لم يفوزوا هذه المرة في الانتخابات.
13. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31/12/2019م.

قرار رقم 1-9/2020:

” اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع “.

14. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

- لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند

مناقشات السادة المساهمين:

كان لدى السادة المساهمون عدة أسئلة تخص مواضيع على جدول الأعمال كالتالي:

تقرير الرئيس التنفيذي:

السيد أحمد فخرو:

هل هناك نية للاستحواذ على بنك إسلامي محلي وما هو الموعد الزمني؟

رد السيد الرئيس: من ضمن إستراتيجية البنك دراسة مثل هذا المشروع للأسباب منها أن السوق المحلي محدود وأحد سبل التوسع تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهناك شريحة جيدة من المجتمع تتطلع إلى هذه المنتجات. والامر يحتاج إلى الكثير من الدراسة وكذلك موافقة الجهات الرقابية ولا يوجد ما يمكن للبنك الإفصاح عنه حالياً وسيحيط البنك المساهمين علماً عند تبلور الفكرة بأية مستجدات في هذا الشأن.

السيد علي الطريف:

بالنسبة لذات السؤال المطروح أعلاه فقد كان للبنك تجربة سابقة لم يتسنى لها النجاح في المؤسسات الإسلامية فهل من الأفضل الاستمرار في النمو العضوي بتقديم المنتجات الحالية المتوافقة مع الشريعة بدلا من النمو غير العضوي والاستحواذ على مؤسسة أخرى قد تكون غير ناجحة وأرى مواصلة النمو العضوي.

رد السيد الرئيس: سوف نأخذ الاقتراح في الاعتبار. وشرح ان التجارب السابقة كانت في المجال المصرفي الإسلامي في قطاع الاستثمار والذي لم يلقى نجاحا. وهذه المرة ستركز الدراسة على القطاعات الأخرى من الصيرفة الإسلامية.

تقرير المدقق الخارجي:

السيد علي الطريف:

طلب المساهم إذنا بسؤال المدقق الخارجي وسمحت له الجمعية العامة بذلك. وكان السؤال لماذا تمت إضافة المصروفات التشغيلية ضمن صافي الدخل التشغيلي وكذلك دخل الشركات الزميلة؟

رد المدقق الخارجي: إن طريقة عرض الحسابات من بنك لأخر ومؤسسة لمؤسسة أخرى قد تختلف. وأضاف السيد الرئيس بأن السؤال الذي يجب أن يطرح هل طريقة عرض القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، فأفاد المدقق الخارجي بنعم. ثم أرفد السيد الرئيس بأنه في هذه الحالة لا يسع للجمعية التوسع في هذه المناقشة ويجب وضع الثقة في شركة التدقيق الخارجي.

القوائم المالية:

السيد علي الطريف:

بالنسبة لملاحظة الجهة الرقابية التي ذكرها السيد الرئيس عند عرض هذا البند هل يوصي المجلس بإعادة النظر في التوزيعات. رد السيد الرئيس: إن التوزيعات تخص عام 2019 والموضوع مرفوع للجمعية العامة للمداولة.

مساهم آخر لم يذكر اسمه سأل عن توصية المجلس في هذا الشأن:

رد السيد الرئيس: إن توصية المجلس كما هي وأداء البنك قوي وحقوق المساهمين لعام 2019 في وضعية جيدة وقد عرضت النصيحة على البنك ومؤسسات أخرى نظرا للظروف الحالية التي يمر بها العالم أجمع وليس مملكة البحرين فقط وقد تكون الظروف قابلة للتغير للأفضل والأسوأ.

السيد أحمد فخرو:

لماذا لم يطرح هذا الموضوع في جمعيات عامة لشركات أخرى؟

رد السيد الرئيس: لا نستطيع التعليق بالنيابة عن مؤسسات أخرى، ولكن قد يكون السبب بأن بنك البحرين والكويت قد حقق أرباحا قياسية وأيضا مقترح التوزيعات عال أيضا. كما أضاف أحد المساهمين بأن بعض المؤسسات الأخرى قد خفضوا مبلغ التوزيعات نظرا للأوضاع الحالية.

السيد علي الطريف:

ما هو تبرير توزيع أرباح مرحلية العام الماضي وما هي آلية التوزيع. كذلك البنك ليس أول بنك أو مؤسسة مالية في الخليج توزيع أرباحا مرحلية وهو الانطباع الذي يعطيه التقرير السنوي للبنك؟

رد السيد الرئيس: هناك عدد من الشركات توزع أرباح مرحلية على المساهمين وذلك في مصلحة المساهمين ويعزز ذلك السيولة في السوق وكذلك يعزز السعر السوقي لأسهم البنك ويعطي انطباعا عن القدرة المالية الجيدة للبنك وكل ذلك يصب في مصلحة المساهمين. أما بالنسبة للأسبقية على مستوى مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك لا يغير من واقع الأمر شيئا وإن لم يكن البنك أول مصرف يدفع أرباحا مرحلية فإنه من أوائل البنوك التي قامت بذلك.

الإعانات والمسئولية الاجتماعية:

السيد أحمد فخرو: نشكر البنك على زيادة مبلغ الإعانات وهذه عادة حسنة تعودناها من البنك.

رد السيد الرئيس: أن البنك يأخذ موضوع المسئولية الاجتماعية على محمل الجد وسوف يستحدث البنك قريبا سياسة المسئولية الاجتماعية ليس فقط من ناحية الدعم المالي ولكن أيضا الأنشطة غير المادية. إن اهتمام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمسئولية الاجتماعية لهي ثقافة على مستوى المؤسسة لخدمة المجتمع الذي نحن جزء منه.

حوكمة الشركات:

السيد علي الطريف: هل هناك أي مخالفات لأنظمة الحوكمة وخاصة المتطلبات الرقابية لدى البنك؟

رد السيد الرئيس: حسب علمنا لم توجد مخالفات في هذا الشأن وبعد سؤاله من قبل الرئيس أكد أمين سر المجموعة بأنه بشكل سنوي يتم تقييم الامتثال للمتطلبات الرقابية وعلاوة على ذلك فإن فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك لا تقتصر على الالتزام بالمتطلبات الرقابية فقط، بل يسعى البنك لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن. وأفاد السيد الرئيس بأن البنك يعمل جاهدا بشكل مستمر لتطوير تقرير حوكمة الشركات والبنك دائما سباق في هذا المجال وحصل على جوائز عديدة إقليمية في هذا الصدد.

مدققي الحسابات:

السيد علي الطريف:

في العام الماضي سألت عن آلية تعيين مدققي الحسابات والسؤال الآن هل من الأفضل للبنك الاستمرار مع نفس شركة التدقيق التي خدمت البنك لفترة طويلة مع إيداء تحفظه على عدم التغيير؟

رد السيد الرئيس: يأخذ البنك بعين الاعتبار كفاءة الشركة وأن تعيينهم لا يتعارض مع اللوائح والقوانين، بالإضافة إلى أن لجنة التدقيق التابعة للمجلس ارتأت ان الشركة المقترحة هي الأفضل لتقديم هذه الخدمات حالياً مع ضرورة تغيير الشركاء بشكل دوري . كما يدرس المجلس عند بحث توصية اللجنة للتأكد على الحصول على أفضل الخدمات في مجال التدقيق الخارجي.

التعاقب الإداري:

السيد علي الطريف:

من الشخص الذي سيعقب الرئيس التنفيذي الحالي بعد تقاعده؟ أيضا لماذا لا نرى المرأة متمثلة في الإدارة التنفيذية؟
رد السيد الرئيس: إن مناقشة موضوع التعاقب الإداري من أولويات مجلس الإدارة ويولي البنك اهتماما كبيرا بالنسبة للموضوع بشكل دوري. وقد وافق مجلس الإدارة مؤخرا على هيكل تنظيمي جديد لخدمة البنك بشكل أفضل في المرحلة القادمة. أما بالنسبة لمهام الرئيس التنفيذي الجديد فسوف توكل إلى الدكتور عبدالرحمن سيف النائب الحالي للرئيس التنفيذي. وبالنسبة للعنصر النسائي في الهيكل الإداري أوضح السيد الرئيس بأن البنك يعمل فعلا لإعداد عناصر نسائية لهذا الدور والنسبة المئوية للعنصر النسائي %40 وهي نسبة عالية. وأضاف السيد رياض ساتر الرئيس التنفيذي بأنه هناك خطة ومبادرات عدة لتمكين المرأة على مستوى البنك مما أهله للحصول على جائزة سمو الأميرة سبيكة لتمكين المرأة، بالإضافة إلى إعداد عدد من القيادات في البنك لتعيينهن في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة للبنك وكذلك طرح برامج تدريبية وتطويرية في هذا الخصوص وتنطلع للأكثر ونطمئن السادة المساهمين أن ذلك في صدارة أولويات البنك.

ملاحظات أخرى:

- انتهز السيد الرئيس الفرصة لشكر الرئيس التنفيذي الحالي على جميع إسهاماته خلال فترة عمله لدى البنك وخاصة عند ترأسه للبنك والنجاحات المتتالية للبنك في الفترة الأخيرة. كما شكر السادة المساهمون السيد رياض على تفانيه في العمل وقيادته الفعالة للبنك خاصة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتمنو لخلفه كل التوفيق والنجاح. كما شكر السيد رياض السادة المساهمين ومجلس الإدارة على دعمهم وتوجيهاتهم وخص بالشكر موظفي البنك الذين لولاهم ما تحقق النجاح والمكانة الرفيعة التي وصل إليها البنك اليوم.
- ذكر المساهم علي الطريف بأنه بلا شك أن تقرير حوكمة الشركات والتقرير السنوي شاملا التقارير المالية من أشمل وأعمق التقارير التي تصدرها المؤسسات في المملكة.
- شكر رئيس الجلسة السادة المساهمين على الطريف وأحمد فخرو على أسئلتهم ومساهماتهم الفعالة أثناء الجلسة كما شكر الحضور في القاعة الأخرى على مشاركتهم في الاجتماع .

ويعتبر الخطابين المشار إليهما في صدر هذا المحضر والرد الكتابي عليهما جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 1:30 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولي التوفيق،،،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر المجموعة